Tabseer تبصير

إبريل 2025

النشرة الشهرية

نقدم لك كل ما تريد معرفته عن أخبار الصناعة والاستيراد الخاصة بالمملكة العربية السعودية..

تقدم هذه النشرة الملخص الشهري الخاص بكافة المستجدات في السوق السعودي، بالإضافة إلى الأخبار المتعلقة بالمتغيرات التنظيمية التي أجرتها الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس الجودة فيما يخص المنتجات المعدة للبيع في المملكة العربية السعودية.

CHINA IMPORT AND EXPORT FAIR
SINCE 1957

«تبصير» تشارك في معرض «كانتون 2025» لتعزيز حضورها في السوق الصيني

شـاركت شـركة تبصير في معرض كانتون 2025، في دورته الـ137، وذلك ضمن جهودها لتعزيز خدماتها في السوق الصيني، وتقديم الدعم الفني للمُصنعين والمصدرين الراغبين في دخول السوق السعودي والخليجي.
وتواجدت تبصير في الجناح M06–M07 ، حيث استعرضت باقة متكاملة من خدماتها، تشمل:

- شارة المطابقة الخليجية (G-Mark)
- شهادة المطابقة السعودية (PCoC)
- علامة الجودة السعودية (SQM)
- الاستشارات الفنية والترجمة والمراجعة الفنية للملفات الفنية

وتهدف هذه المشاركة إلى تسهيل التصدير نحو المملكة العربية السعودية ودول الخليج، من خلال تقديم خدمات احترافية تضمن الامتثال للأنظمة واللوائح المعتمدة من الجهات الرسمية مثل الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، وهيئة التقييس لدول مجلس التعاون والهيئة العامة للغذاء والدواء.
يقام معرض كانتون مرتين سنويًا منذ عام 1957، ويعتبر منصة تجارية عالمية تجمع بين آلاف المصنعين والمشترين والموردين من مختلف دول العالم، ويغطي قطاعات متعددة مثل الإلكترونيات، المعدات الصناعية، المواد الاستهلاكية، ومواد البناء، وغيرها.
ويعد معرض كانتون أحد أكبر المعارض التجارية على مستوى العالم، ويجمع آلاف العارضين من مختلف الصناعات والمجالات، كما يعد منصة رئيسية لالتقاء المصدرين والمصنعين والمشترين من أكثر من 200 دولة، مما يوفّر فرصة استراتيجية لبناء الشراكات وتعزيز فرص التوسع في الأسواق الدولية.

«تبصير» تشارك في فعالية التواصل السعودي الفرنسي 2025 بمشاركة نخبة من قادة الأعمال

شاركت شركة تبصير في فعالية التواصل السعودي الفرنسي لعام 2025، التي نظمها مجلس الأعمال السعودي الفرنسي (CAFS)، بحضور نخبة من قادة الأعمال والمستثمرين من الجانبين السعودي والفرنسي، إلى جانب شخصيات رسمية وضيوف دوليين، وذلك في مقر اتحاد الغرف التجارية السعودية بالرياض، بهدف تعزيز الفرص النوعية لتوسيع الشراكات التجارية، وتعزيز جسور التواصل بين قطاعي الأعمال في البلدين.
وجاءت مشاركة تبصير في هذا الحدث ضمن استراتيجيتها في تعزيز العلاقات الدولية، واستكشاف فرص التعاون مع شركاء دوليين، بما يسهم في توسيع نطاق خدماتها وتعزيز حضورها في المشهد الاقتصادي المحلي والدولي، بالإضافة إلى تعزيز فرص التعاون مع المصنعين والموردين الدوليين، وتعريفهم بدورها في تمكين المنتجات من دخول الأسواق بامتثال تام للمواصفات والمعايير الفنية، ما يسهم في تعزيز جودة المنتجات وحماية المستهلكين.

«المواصفات السعودية» تُلزم المستوردين بإقرار معتمد من وزارة الصناعة عند طلب شهادة الإرسالية

المواصفات السعودية
Saudi Standards

أصدرت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة تعميمًا جديدًا يقضي بإلزام المستوردين، ابتداءً من 17 أبريل 2025، بتعبئة نموذج إقرار معتمد من وزارة الصناعة والثروة المعدنية، وذلك عند تقديم طلب شهادة الإرسالية عبر منصة سابر الإلكترونية.
وأكدت الهيئة، أن هذا الإقرار سيكون جزءًا أساسيًا من الملف الفني المرفق مع الشهادات الصادرة، مشيرة إلى أن هذه الخطوة تأتي ضمن جهود تعزيز الامتثال للمتطلبات الفنية والتنظيمية الخاصة بالمنتجات المستوردة.
كما أوضحت الهيئة استمرار سحب عينات عشوائية من شهادات الإرساليات الصادرة عبر النظام، للتحقق من توفر الإقرار المعتمد، خصوصًا للمنتجات المضافة حديثًا أو تلك التي سبق أن شملتها تعميمات سابقة.
وشمل التعميم عددًا من المنتجات التي سيتم تطبيق القرار عليها، وهي:

- ورق الكرتون
- ألواح الفورميكا
- حفاظات الأطفال
- الأنابيب البلاستيكية
- الأنابيب الفخارية

ودعت الهيئة جميع المستوردين إلى الالتزام بالتعليمات الجديدة، لضمان انسيابية الإجراءات وتفادي تأخير أو رفض الشحنات في المنافذ الجمركية.

المجلس الفني لهيئة التقييس يعتمد مجموعة من المواصفات واللوائح الفنية الخليجية

عقد المجلس الفني لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعه الـ60، يومي الاثنين والثلاثاء 23–24 شوال 1446هـ، الموافق 21–22 أبريل 2025م، وذلك في دولة الكويت، باستضافة كريمة من الهيئة العامة للصناعة، وبمشاركة الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، ورؤساء أجهزة التقييس الوطنية في الدول الأعضاء، إلى جانب رئيس هيئة التقييس الخليجية، وممثل عن الأمانة العامة لمجلس التعاون.
وخلال الاجتماع، اعتمد المجلس عددًا من القرارات الهامة في مجال التقييس، تضمنت ما يلي:

- اعتماد (199) مواصفة قياسية خليجية جديدة.
- إقرار (7) مشاريع لوائح فنية خليجية.
- تحويل (221) لائحة فنية خليجية إلى مواصفات قياسية.
- اعتماد (15) مشروع ترجمة لمواصفات ولوائح فنية خليجية.

تأتي هذه الخطوة ضمن جهود الهيئة لتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وتسهيل التبادل التجاري من خلال توحيد المعايير والمواصفات الفنية على المستوى الخليجي.
كما أقر المجلس خطط عمل اللجان الفنية الخليجية، واعتمد الإطار العام للخطة الاستراتيجية لهيئة التقييس 2026–2030م، بما يعزز مسيرة التقييس الخليجي، ويدعم أهداف الهيئة في تحقيق التكامل الاقتصادي، وتسهيل التبادل التجاري بين دول المجلس من خلال توحيد المواصفات والمعايير الفنية.

«المواصفات السعودية» تعقد ورشة عمل تعريفية بنظامي سلامة المنتجات والمواصفات والجودة

في خطوة تعكس دورها الوطني في تعزيز الجودة والسلامة، عقدت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة ورشة عمل تعريفية تهدف إلى تعزيز الفهم حول نظامي سلامة المنتجات والمواصفات والجودة، وقد شهدت الورشة حضور ومشاركة أكثر من 250 مختصاً من القطاعين الحكومي والخاص.
وتركزت أهداف الورشة على إبراز الدور الحيوي لهذين النظامين في ضمان سلامة المستهلك، بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات المرتبطة بوضع وعرض المنتجات في السوق السعودي، وتدابير متابعة الامتثال اللازمة، كما جرت مناقشة أهمية تحسين جودة المنتجات والخدمات، مما يرفع مستوى الثقة في السوق ويضمن المنافسة العادلة.
تضمن برنامج الورشة جلسة حوارية تناولت عدة محاور رئيسة، بما في ذلك البنية التحتية للجودة ومكوناتها، إلى جانب استعراض دراسات وتجارب دولية ذات صلة.

جولة تعريفية آسيوية لمسؤولي المواصفات السعودية لاستعراض خدمات ومبادرات المملكة في سلامة المنتجات

اختتمت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، جولتها الآسيوية التعريفية بمشاركة، مسؤولي الهيئة وبرئاسة محافظ الهيئة الدكتور سعد بن عثمان القصبي، شملت كلا من: جمهورية سنغافورة ومملكة تايلند ومملكة ماليزيا وجمهورية إندونيسيا، للتعريف بالبرنامج السعودي لسلامة المنتجات وإجراءات تقويم المطابقة ومتطلبات الدخول للأسواق المحلية في المملكة وفق الأنظمة المعتمدة حديثاً.
وجاءت هذه الخطوة ضمن جهود الهيئة في استعراض خدماتها ومبادراتها للمصانع والمصدّرين الدوليين، وذلك لرفع نسبة سلامة المنتجات في الأسواق عبر تفعيل التواصل مع الجهات ذات العلاقة، كذلك توضيح متطلبات اللوائح الفنية وتطبيق إجراءات تقويم المطابقة في برنامج سلامة المنتجات، وتوحيد مفاهيم البنية التحتية للجودة، وتعزيز مستوى التبادل التجاري.
كما شملت هذه الجولة اجتماعات ثنائية مع الجهات النظيرة، إضافة إلى ورش عمل لبحث أهم التحديات التي تواجه المصنعين والمصدرين في تلك الدول، لتعزيز التجارة الثنائية في المنتجات والخدمات، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية.

«الزكاة والضريبة والجمارك» تبدأ إصدار تراخيص مزاولة مهنة الاستشارات الجمركية

أعلنت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك عن بدء استقبال طلبات إصدار تراخيص مزاولة مهنة الاستشارات الجمركية، للراغبين في العمل بهذا المجال، وذلك وفقًا لضوابط ومتطلبات تهدف إلى تطوير قطاع الاستشارات الجمركية، والارتقاء بجودة الخدمات، ورفع كفاءتها بما يتماشى مع تطلعات القطاعين اللوجستي والتجاري في المملكة.
يأتي هذا التوجه في إطار جهود الهيئة المستمرة لتعزيز بيئة الأعمال والشفافية والكفاءة في الخدمات الجمركية، وتيسير الإجراءات الجمركية، ودعم البيئة الاستثمارية في المملكة، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، ويسهم في ضمان تقديم خدمات استشارية موثوقة للمنشآت التجارية، والمستوردين، والمصدرين، ويدعم مستهدفات المملكة نحو بناء منظومة جمركية متكاملة ومحفزة للنمو الاقتصادي.
كما تسعى الهيئة من خلال هذه الخطوة إلى تنظيم المهنة وتحديد معايير مزاولتها، بما يضمن تأهيل مستشارين جمركيين ذوي كفاءة عالية، قادرين على تقديم خدمات مهنية دقيقة تسهم في تسهيل الأعمال وتقليل التكاليف على المنشآت، وضمان الالتزام بالأنظمة واللوائح الجمركية.

الزكاة والضريبة والجمارك تطلق مبادرة «أسهمت» تعزيزًا لدور المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية

أطلقت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك مبادرة "أسهمت" المنبثقة من قيم ورؤية المراجعة الداخلية في الهيئة، والتي تهدف من خلالها إلى دعم مستهدفات حوكمة العمل الحكومي، وتعزيز دور المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية، والإسهام في رفع كفاءة وجودة نشاط المراجعة الداخلية من خلال تبادل الخبرات والمعارف وتطبيق أفضل الممارسات والنماذج المستخدمة في المجال.
وتستند المبادرة إلى مجموعة من القيم الاستراتيجية للهيئة، والتي تركز على الامتثال لمعايير المهنة وسلامة وتقييم وتعزيز نظام الرقابة الداخلية والذاتية، وتهيئة العمل المؤسسي الذي يؤكد على دور المراجعة الداخلية في تعزيز الامتثال للأنظمة والقوانين واللوائح الداخلية والخارجية، والإسهام في تحقيق أهداف الهيئة الاستراتيجية، إضافة إلى العمل على تطوير فريق مراجعة مستدام ذو مهارة عالية، وتحقيق التميز التشغيلي، إلى جانب التحول الرقمي لأعمال المراجعة الداخلية.

«اللجان الزكوية والضريبية والجمركية» تنشر مدونة المبادئ الجمركية لعام 2024

نشرت الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية عبر موقعها الإلكتروني "مدونة المبادئ المستخرجة من قرارات اللجنة الجمركية الاستئنافية لعام 2024م"، وذلك استمرارًا لجهود الأمانة العامة الهادفة إلى رفع مستوى الوعي، وتعزيز الشفافية والمسؤولية تجاه المتعاملين والمهتمين بالقضايا الجمركية.
وتهدف هذه المدونة إلى إيضاح المبادئ المستخلصة من قرارات اللجنة الجمركية الاستئنافية، مكونةً بذلك مرجعًا شاملًا ومتكاملًا لأعضاء الدوائر الجمركية، والباحثين، والأكاديميين، وكافة المتعاملين والمهتمين بالقضايا المتعلقة بالمعاملات الجمركية.
وتضمنت المدونة مجموعةً من المبادئ، شملت المبادئ الشكلية والموضوعية، بما في ذلك ما يتعلق بالممنوعات، والمقيدات، والرسوم الجمركية، مع ذكر الوقائع والأسباب والقرار المتعلق بكل مبدأ من المبادئ المستخرجة، وتبويب وتصنيف المبادئ بحسب الموضوعات؛ بما يعزز من القيمة العلمية والعملية للمدونة.

إصدار اللائحة التنفيذية للمراقبة والالتزام بمعايير كفاءة وترشيد المياه

أصدر المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه "اللائحة التنفيذية للمراقبة والالتزام بمعايير كفاءة وترشيد المياه"، والتي سيبدأ تطبيقها الإلزامي بتاريخ 2 شوال 1447هـ الموافق 21 مارس 2026م، ويأتي ذلك في إطار الجهود الرامية إلى رفع الالتزام بكفاءة وترشيد المياه في القطاعات الحضرية والزراعية والصناعية والإسهام في تحقيق الاستدامة المائية، تماشيًا مع أهداف رؤية المملكة 2030.
وأفاد المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه بأن اللائحة تتضمن 15 مادة أساسية، تغطي أهدافها ونطاق تطبيقها، ومعايير الالتزام بكفاءة ترشيد المياه، وأدوار المركز والجهات الأخرى والمسؤوليات المترتبة عليهم، إضافة إلى المخالفات وآليات الرصد والإحالة والأحكام الختامية.
وأكد المركز أن هذه اللائحة تهدف إلى وضع آلية شاملة لضمان الالتزام بكفاءة وترشيد المياه لتحقيق الاستدامة المائية، وكذلك ضمان تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمركز والامتثال بمعايير كفاءة وترشيد المياه، إلى جانب تغطية الفجوة الحالية فيما يتعلق بالرقابة والالتزام، والتكامل مع الجهات في رفع كفاءة وترشيد المياه، وصولًا لوضع الأساس القانوني للآلية الرقابة، وتفعيل الأدوار الرقابية.

السعودية ومصر تعززان شراكتهما الاقتصادية باستثمارات تتجاوز 35 مليار دولار وتبادل تجاري بلغ 16.3 مليار دولار في 2024

شهدت العاصمة المصرية القاهرة فعاليات ملتقى الاستثمار السعودي المصري تحت عنوان "شراكة استراتيجية للتنمية"، والذي عكس عمق العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، بحضور كبار المسؤولين والوزراء ورجال الأعمال من الجانبين، بالتزامن مع اجتماع مجلس الأعمال السعودي المصري الذي نظمه اتحاد الغرف التجارية السعودية في القاهرة.
وأكد المشاركون على أهمية تعزيز الشراكة الاقتصادية والاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد، حيث بلغت الاستثمارات السعودية في مصر نحو 35 مليار دولار، ويستهدف الجانبان رفعها إلى 50 مليار دولار خلال السنوات الأربع المقبلة.
كما سجل حجم التبادل التجاري في 2024 أكثر من 61.1 مليار ريال سعودي (16.3 مليار دولار)، بنمو بلغ 29% مقارنة بالعام السابق.
ونوهت الحكومة المصرية إلى وجود نحو 6 آلاف ترخيص استثماري لشركات مصرية في السعودية، توظف أكثر من 80 ألف موظف، وتتركز في قطاعات مثل التشييد والصناعة والتجارة.
وكانت قد تعززت الشراكة الاقتصادية بين المملكة ومصر بتوقيع اتفاقية "تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة"، وذلك خلال زيارة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، إلى القاهرة في أكتوبر 2024، حيث تعد هذه الاتفاقية خطوة محورية لتحفيز الاستثمارات الثنائية، وتوفير بيئة قانونية آمنة تدعم المستثمرين في كلا البلدين.
وأعلن مسؤولون عن تأسيس وحدات ومبادرات جديدة لتسهيل أعمال المستثمرين السعوديين، بما في ذلك وحدة للاستثمارات السعودية في مصر، وخطط لتأسيس صندوق عقاري مشترك، وتنظيم ملتقى عقاري سعودي مصري.
واختتم الملتقى بتوقيع عدة مذكرات تفاهم بين شركات سعودية ومصرية، ما يعزز توجه البلدين نحو تعاون اقتصادي متكامل يدعم التنمية المستدامة ويخدم مصالح الشعبين الشقيقين.

«الغذاء والدواء» تطلق مؤتمر الابتكار الدوائي بمشاركة واسعة من الجهات الحكومية والأكاديمية

انطلقت في مقر الهيئة العامة للغذاء والدواء بالرياض فعاليات مؤتمر الابتكار الدوائي، تزامنًا مع اليوم العالمي للإبداع والابتكار، بمشاركة ممثلين من الوزارات المعنية، والجامعات، ومراكز الأبحاث.
وشهد المؤتمر حضور جهات بارزة مثل وزارات الصحة، والصناعة، والاستثمار، وهيئة الملكية الفكرية، وهيئة تنمية البحث والتطوير، إضافة إلى جامعة الملك سعود والمعهد الوطني لأبحاث الصحة، تأكيدًا على أهمية المؤتمر في دعم مستقبل الابتكار الدوائي محليًا وعالميًا.
تناولت جلسات المؤتمر محاور مهمة تشمل دعم الجهات الحكومية للابتكار، وتطور الأدوية، ودور الذكاء الاصطناعي في اكتشاف العلاجات، إلى جانب الجوانب التنظيمية للعلاجات المبتكرة، ومبادرات منظمة الصحة العالمية.
ويأتي المؤتمر ضمن جهود "الغذاء والدواء" لتعزيز البحث والابتكار، وتحقيق رؤيتها بأن تكون جهة رائدة عالميًا في سلامة وجودة المستحضرات الصيدلانية، بما ينسجم مع خطتها الإستراتيجية الرابعة.